اقتضى الاختصاص به ثم عبارة المفتاح لعارض اقتضى اختصاص المضاف
به اي لشهرته بذلك حتى صار كاللازم وهو مقلوب والصواب ان يقال
لعارض اختصاص زيد بالمضياف فان المراد اختصاص زيد بالمضياف
لنفهم زيد بلفظ المضياف لا اختصاص المضياف بزيد والا لكانت الكناية
ذكر الملزوم والغرض انما عنده ذكر اللازم والملزوم مختص باللازم ولا ينافي
يختص اللازم بالملزوم سوا كان مساويا ام لا لان اللازم وان كان مساويا
فهو العرض القايم بغيره والملزوم عكسه ويكفي اطباق اهل العلم على قولهم
لازم مساو ولا نعني لونا ملزوما وكذلك قوله كناية عن القلب الضاربين
بكل ابيض مخذم الطاعنين مجامع الاضغان كنى بمجامع الاضغان عن القلب
فاتبعتها اخرى فاضللت نصلها والاضغان جمع ضغن وهو الحقد ونحوه قول البحتري
قتل الذيب فاتبعتها اخرى فاضللت نصلها بحيث يكون اللب والرعب والحقد
وهذه ثلاث كنايات كل منها مستقل والنوع الثاني اشار اليه بقوله ومنها
ما هي اي ما الكناية فيه مجموع معان مطلوب بها غير صفة ولا نسبة كقولنا
في الكناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار فان كل واحد من
هذه الاوصاف الثلاثة ليس كناية عن الانسان ومجموعها كناية عنه لانه لا توجد
في غيره خاصة مركبة كقولنا في رسم الخفاش طاير مركب وبه يعلم ان قوله
عن معان لا يريد به ان يكون ثلاثة بل اكثر من واحد قال الخطيبي ويظهر من
هذا ان الرسوم اذا ذكرت مجردة عن المرسومات كانت كناية قال الخطيبي ايضا
في شرح المفتاح ان الحدود والرسوم كناية قال وقد بينا ان دلالة المعرفات
فيها على المعرفات دلالة التمام لا غير وضعا قاله نظر لا نطيل بذكره ثم قال
وشرطها اي شرط الكناية سوا كانت معنى واحدا ام اكثر الاختصاص بالمكني عنه
اي لا يكون موجودا في غير المكني عنه والا لما انتقل الذهن في الكناية الى المكني عنه
لان الاعم لا يشعر بالاخص وذلك ان تعقل كل كناية لا يختص بها من هذه الا
فكيف نشترط ذلك في هذا النوع فقط وحينئذ فتكون العبارة هذه كعبارة
مقلوبة والصواب ان يقال شرطها اختصاص المكني عنه بالمعنى او المعاني قال

المصنف

المصنف وجعل السكاكي الاولى قريبة والثانية بعيدة وفيه نظر كانه يريد
ان دلالة الوصف الواحد على الشي ليست ابعد من دلالة الاوصاف
بل ربما كان الحال بالعكس فان الرسم التام يفصح عن الحقيقة بما لا يفصح به
الرسم الناقص والتفصيل اوضح من الاجمال وقد يجاب بان مراد السكاكي ان
الاولى قريبة من حيث التناول والاستعمال ثم نقول هذا القسم بجملته عده
من الكناية نظر لان الكناية ما يقابل الصريح والحد والرسم صريحان في المعنى
وكذلك الكنى التي هي احد انواع الاعلام صرحوا بانها كناية وفيه نظر لان
الكنية علم والعلم صريح في مسماه فلا فرق في دلالة ابي عبد الله ودلالة
زيد العالمين علمه الكناية الثانية المطلوب بها اي المكني عنه صفة وهي قسمان
قريبة وبعيدة لانها ان لم يكن انتقال الذهن من الكناية الى المكني عنه بواسطة
فهي قريبة والا فبعيدة والقريبة اما واضحة او خفية فالواضحة كقولهم في
الكناية عن طويل القامة طويل نجاده وذلك كناية ساذجة وكقولهم طويل
النجاد وذلك كناية مشتملة على تصريح ما تضمن الصفة فيه وهي طويل المضاف
ضمير الموصوف بخلاف المثال قبله فان قولك طويل نجاده ليس في لفظ الطويل
منه ضمير لانه مسند الى الظاهر ومنها قول الحماسي

ابت الروادف والثدي لقمصها مس البطون وان تمس ظهورا

والخفية التي لا ينتقل الذهن منها بواسطة كقولهم في الكناية عن الابله
عريض القفا قال كشاجم عريض القفا ميزانه في شماله فان عريض القفا
وعظم الراس اذا افرط دليل الغباوة ولذلك قال طرفة

انا الرجل الضرب الذي تعرفونه خشاش كراس الحية المتوقد

اما عظم الراس ما لم يفرط فانه دليل على علو الهمة وقد جا في وصف هند بن ابي هالة
رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه كان عظيم الهامة واما البعيدة فهي ما كان
انتقال الذهن من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ثم ينتقل منها
الى كثرة الطبائخ ثم ينتقل منها الى كثرة الاكلة ثم من كثرة الاكلة الى كثرة الضيفان
ثم من كثرة الضيفان الى المقصود كذا قال المصنف والسكاكي قال ينتقل من كثرة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)